جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المقياس: منهجية إعداد المذكرة

الفئة المستهدفة: السنة الثانية ماستر قانون جنائي وعلوم جنائية

البريد الالكتروني للتواصل: faresmazouzi09@gmail.com

تعريف البحث العلمي:

البحث العلمي هو وسيلة للاستقصاء والاستفهام المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة أو بغرض تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الاستعلام والاستفهام خطوات المنهج العلمي واختيار الطرق والأدوات اللازمة للبحث.

من خلال التعريف يمكن استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها:

1- يجب أن تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حل لها،

2 - توافر الأدلة التي تحتوي على الحقائق،

3 - التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها،

4 - الموضوعية وعدم التعصب والتحيّز للرأي وقبول كل ما تسفر عنه الأدلة.

مراحل إعداد البحث العلمي:

يمتاز البحث العلمي بأنه منظم ومضبوط، فالنتائج المتحصل عليها بموجبه ليست وليدة الصدفة بل هي نتائج مقصودة، وهذا ما يضفي على البحث العلمي عامل الثقة في نتائجه، ولكي يكون البحث العلمي بحثا منظما ومضبوطا لا

بد من اتباع مراحل معينة في إنجازه، وهذه المراحل تشترك فيها كل أنواع البحوث مهما اختلفت مواضيعها، وهذه المراحل يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- مرحلة اختيار الموضوع

2- مرحلة جمع الوثائق العلمية

3- مرحلة القراءة

4- مرحلة تقسيم الموضوع

5- مرحلة التحرير

أولا: مرحلة اختيار الموضوع:

أوّل ما يواجه الباحث من صعوبات هو اختيار موضوع مناسب من الناحية الذاتية والموضوعية، وعلى هذا الأساس غالبا ما يتريث الباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع مستقبلا، ويجب أن يطرح الموضوع إشكاليات حقيقية تستدعي البحث فيها، وعليه تعرّف هذه المرحلة بأنها:

"هي عملية تحديد القضية أو المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها، عن طريق الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة".

وتعتبر هذه المرحلة أولى مراحل إعداد البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة، ذلك أن نجاح البحث العلمي يتوقف على نجاح الطالب في اختيار الموضوع. فإحساس الدارس الملح بوجود موضوع جدير بالدراسة أو شعوره بوجود مشكلة لا بد من حلها، هما البداية المنطقية للقيا م ببحث علمي أصيل.

--- عوامل اختيار الموضوع: تتحكم في عملية اختيار الموضوع عدة عوامل ومعايير، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى ذاتية تتعلق بشخص الباحث وعوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

أ- العوامل والمعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث: (عوامل مرتبطة بشخص الباحث).

هناك عدة عوامل تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات وهي تتمثل في:

1- الرغبة النفسية: وتتمثل في ميول الباحث النفسي للدراسة والتعمق والتخصص في ميدان معين، وإذا استطاع الباحث أن يحقق ميوله الذاتي نحو موضوع معين فإن ذلك يخلق نوعا من الانسجا م بينه وبين موضوع بحثه، ذلك أن غياب الرغبة النفسية في انجاز موضوع معين قد تخلق العديد من الصعوبات كالملل والإرهاق والتي تؤثر حتما على عطاء الباحث العلمي، ولهذا يعد عامل الرغبة عامل أساسي وجوهري يجب احترامه ومراعاته في مرحلة اختيار الموضوع سواء من طرف الباحث أو من طرف الأستاذ المشرف.

2- القدرات الشخصية للباحث: من بين العوامل الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، عامل ومعيار مدى توفر الاستعدادات والقدرات الشخصية لدى الباحث، وبالتالي على الباحث أثناء اختياره لموضوع البحث أن يوازن بين ما يتطلبه إنجاز البحث وبين قدراته الشخصية، وتنقسم قدرات الباحث والتي يجب توافرها ومراعاتها إلى:

- القدرات العقلية: وتتمثل في قدرة الباحث على تناول جميع جوانب الموضوع بكل موضوعية واقتدار والتحكم في شتى العلو م المكملة للبحث، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يناسب قدراته العقلية، ذلك أن القدرات العقلية للباحثين تتفاوت من حيث درجة التحليل والتفسير.

- القدرات الجسمانية للباحث: في بعض الأحيان يكون الباحث غير مؤهل جسديا كأن يكون معاقا أو مريضا وفي هذه الحالات يستحسن أن يختار موضوعا يناسب حالته الصحية.

- الحالة الاجتماعية والمالية للباحث: هناك بعض أنواع البحوث تتطلب مصاريف كثيرة وقد تتطلب تنقل الباحث حتى إلى الخارج، لذا يجب الاستناد

إلى معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع.
- الاستعدادات والقدرات اللغوية: على الباحث مراعاة قدراته اللغوية أثناء اختياره موضوع البحث، إذ في بعض الأحيان يتطلب إنجاز بعض البحوث العلمية إتقان بعض اللغات الأجنبية كالدراسات المقارنة، وذلك من أجل تحليل النصوص القانونية للبلد محل الدراسة والمقارنة.

- التخصص العلمي: من بين المعايير التي يجب مراعاتها واحترامها من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومن طرف الباحث أثناء اختيار الموضوع هو معيار التخصص العلمي، حيث يجب أن يكون الموضوع المختار من بين اختصاصات الباحث وتخصصه العلمي، إذ يصعب على الباحث الذي زاول دراسته الجامعية في فرع معين أن يختار موضوعا لا يدخل ضمن تخصصه.

- التخصص المهني: عامل التخصص المهني هو مؤثر ذاتي وأساسي في اختيار الموضوع حيث من المرغوب فيه أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني، بحيث توفر له الوظيفة الإمكانيات الضرورية للبحث، وكذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلمي.

ب- عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطبيعة البحث:

ليست العوامل الذاتية وحدها المؤثرة في اختيار موضوع البحث، بل توجد بجانبها عوامل أخرى، تتعلق بالموضوع المختار يجب على الباحث مراعاتها، ومن بين هذه العوامل نجد ما يلي:

1- المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية: وهي المدة الضرورية لإنجاز البحث والمحددة من قبل الجهات الوصية على الدراسات المتخصصة، وعليه فعلى الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب والمدة الممنوحة لإنجاز البحث.

2- القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي: المطلوب في البحث أن يكون مبتكراً يمكن من خلاله الكشف عن حقائق جديدة أو على الأقل دعم المعلومات السابقة لتصبح أكثر نقاءً ووضوحا.

3- الدرجة العلمية المتحصل عليها بالبحث: قد ينجز البحث من أجل الحصول على درجة علمية كدرجة الماستر أو الدكتوراه، أو من أجل ترقية مهنية وعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يتناسب مع الدرجة التي يصبوا الحصول عليها.

4- مراجع البحث ومصادره: تعتبر عاملا هاما في اختيار موضوع البحث، بحيث كلما تنوعت المراجع كلما كان البحث ثريا وغنيا بالمعلومات، وبالمقابل كلما كانت المراجع قليلة كلما كان البحث غير موثوق في نتائجه ويقلل من قيمته العلمية.

ج- صياغة مشكلة البحث: تعد معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلة البحث، وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما، ولكن بعد اختيار الباحث لمشكلة البحث وفقا للمعايير والعوامل السابقة سواء ذاتية أو موضوعية تأتي مرحلة صياغة مشكلة البحث لتخر بشكل النهائي، ويتوجب اتباع القواعد التالية عند تحديد المشكلة بشكل نهائي:

- يجب أن تكون مشكلة خاصة وغير غامضة،

- يحدد الباحث حدود المشكلة مع حذف جميع الجوانب التي لن يتضمنها البحث،

- إذا استعمل الباحث بعض المصطلحات في صياغة المشكلة فيجب عليه توضيحها، تجنبا للبس أو سوء فهم.

ثانيا: مرحلة جمع الوثائق والمعلومات:

بعد اختيار الموضوع وصياغة المشكلة وبعد استكمال الإجراءات الإدارية لتسجيله يدخل البحث في مرحلة ثانية لا تقل أهميتها عن المرحلة الأولى وهي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبحث، وهي عملية لها أصولها وأسسها وأهدافها، وطرقها وأساليبها وإجراءاتها الفنية والعملية.

1- تحديد معنى الوثائق العلمية: هي كل المراجع والمصادر التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان التعليم والبحث العلمي، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

2- أنواع الوثائق العلمية: الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث كثيرة ومتنوعة مثل الكتب والوثائق الرسمية، والدوريات والقواميس والمذكرات والرسائل العلمية، وتقسم الوثائق العلمية في ميدان العلوم القانونية إلى نوعين وهما المصادر والمراجع.

أ- المصادر (المصادر الأصلية / الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة)

المصادر هي الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلمي أو عاشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات.

ومصادر البحث عامل ها م في تحديد قيمة البحث العلمية لأن معلوماتها موثوق بها فتوافرها في ابحث يضفي عليه قيمة ووزن علمي يفتقد في البحوث العلمية الأخرى.

ومن بين الوثائق التي تعتبر مصادر أصلية في البحوث القانونية:

- المواثيق الوطنية والدولية

- الدساتير

- محاضر اجتماعات الهيئات التشريعية

- الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية

- المؤتمرات والاتفاقيات الدولية

- الأحكا م والقرارات القضائية

- الإحصائيات الرسمية

- المقابلات الشخصية

- القواميس والمعاجم

ب- المراجع (المصادر غير الأصلية أو الثانوية/غير المباشرة)

وتسمى أيضا بالمصادر غير الأصلية وهي التي تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأصلية، فتتعرض لها بالتحليل والنقد والتعليق والتلخيص، أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف العلمية عن الموضوع محل البحث والدراسة من مصادر ووثائق أخرى.

وقد يكون المرجع كتابا أو مقالا منشورا في إحدى الدوريات العلمية أو رسائل إحدى الدرجات العلمية أو مقالا الكترونيا أو مداخلة تم إلقاؤها في مؤتمر علمي إلى غير ذلك من الوثائق التي تعتمد على وثائق أخرى في نقل المعلومة.